المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2661-7013
المجلد 3 / العـــدد: 2 (2020)
ص 59-84

تقييم الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية

دراسة تطبيقية على بعض البنوك الإسلامية خلال الفترة (2015–2019)

Assessing the social performance of Islamic Banks
An empirical study upon some Islamic banks during (2015-2019)

د. حنان درحمون*[1]

[1] مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي (الجزائر)؛ جامعة فرحات عباس سطيف1؛h.drahmoun@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام: 2020/09/21 تاريخ القبول: 2020/11/30 تاريخ النشر: 2020/12/28

ملخص

نهدف من خلال هذا البحث إلى التعرف على واقع اهتمام البنوك الإسلامية بدورها الاجتماعي تجاه المجتمع، وتقييم مدى التزامها بأدائها الاجتماعي تجاهه، وذلك بالاعتماد على مؤشرات الأداء الاجتماعي.

وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج أبرزها أنّ البنوك الإسلامية لا تول اهتماما كبيرا بدورها الاجتماعي، حيث أنّ هناك تقصير في أدائها الاجتماعي، وهذا ما أظهره تطور

Abstract

This research aimed to identify the reality of Islamic banks' interest in their social role towards society, and to assess their commitment to their social performance, by using social performance indexes.

In so doing, we found a set of results including that Islamic banks do not pay attention to their social role, as there is a shortfall in their social performance, and this has been shown by the development of fields and social performance indexes of Islamic banks studied during the period (2015-2019).

*المؤلف المرسل.

مجالات ومؤشرات الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة (2015-2019).

الكلمات المفتاحية: تقييم، أداء اجتماعي، مؤشرات الأداء الاجتماعي، بنوك إسلامية.

تصنيف جال: A13، G21.

Keywords: Assessing, social performance, social performance indexes, Islamic banks.

Jel Classification: A13, G21.

1. مقدمة:

لقد أصبح البعد الإِجتماعي من أهم الأبعاد المدرجة في أساليب تقييم الأداء الحديثة إلى جانب البعد البيئي، بعدما كان يتم التركيز فقط على البعد المالي من ثم البعد الاقتصادي ككل؛ ولعلّ من أبرز النظريات التي ساهمت في ذلك نظرية أصحاب المصالح، والتي أتاح ظهورها بناء نموذج جديد للعلاقات في المؤسسات الاقتصادية وكذا المؤسسات المالية، وساهم في تعزيز الأداء الإِجتماعي تجاه مختلف الأطراف التي لها علاقة مع هذه المؤسسات الاقتصادية والمالية والمصرفية التقليدية خاصة ما يتعلق بالمجتمع، على غرار البنوك الإسلامية والتي يمكن أن تؤدي دورا مهما تجاهه باعتبار أنها إحدى المؤسسات المالية الإسلامية التي أولت اِهتماما خاصا بالمجتمع.

من هنا جاءت إشكالية هذا البحث لتُطرح في صيغتها التالية:

- ***ما واقع الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية تجاه المجتمع، على ضوء ما تفصح عنه من معلومات وبيانات في تقاريرها السنوية؟***

– فرضيات البحث: في ظل إشكالية هذا البحث، يمكن طرح الفرضيات التالية:

- **لا تولي البنوك الإسلامية اِهتماما بالأداء الاجتماعي تجاه المجتمع؛**
- **هناك تقصير في التزام البنوك الإسلامية بالإفصاح عن المعلومات والبيانات الخاصة بأدائها الإِجتماعي تجاه المجتمع.**

– أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من تزايد الإِهتمام بالمسؤولية الإِجتماعية للمؤسسات عامة، وتزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية وكذا التمويل الاجتماعي للبنوك

الإسلامية خاصة، ما يجعل عملية تقييم الأداء الاجتماعي في البنوك الإسلامية مدخلا هاما للتعرف على واقعه في هذه البنوك، وموضوعا مهما لقياسه في البنوك الإسلامية.

– **منهج البحث:** وفقا لطبيعة الموضوع، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ذلك أنّ البحث يتطلب تجميع وتحليل المعلومات والبيانات بهدف الوصول إلى نتائج يُمكِن تعميمها؛ بالإضافة إلى منهج المسح بتحليل المحتوى والذي سيعتمد في المحور التطبيقي، من خلال العمل على جمع البيانات والمعلومات من التقارير السنوية للبنوك الإسلامية؛ إلى جانب المنهج المقارن والذي سيُعتَمد في مقارنة النتائج المتوصل إليها.

– **محتوى البحث:** سيتم تقسيم البحث إلى محور نظري ومحور تطبيقي؛ حيث سيكون المحور النظري مدخلا للتعريف بطبيعة الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية، وسنتطرق من خلاله إلى مفهوم تقييم الأداء الاجتماعي بصفة عامة، من ثم سنتناول مفهوم تقييم الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية، لنقف بعد ذلك على أهم مجالات ومؤشرات تقييم الأداء الاجتماعي لهذه البنوك؛ في حين سنتطرق في المحور التطبيقي إلى عرض ومقارنة الأداء الاجتماعي لبعض البنوك الإسلامية من بعض الدول العربية من بينها الجزائر.

2. الإطار النظري للبحث:

1.2. مفهوم تقييم الأداء الاجتماعي:

يحتلّ الأداء الاجتماعي مكانة هامة في العصر الحديث نتيجة تزايد اهتمام الباحثين به، ما أدّى إلى إقبال المؤسسات الاقتصادية وحتى المالية عليه، فقد بينت الدراسات السابقة والحديثة بأنّ مسؤوليات المؤسسات تتحدد بالدرجة الأولى بما تُقدِّمه من منافع للمجتمع، وهو المعيار الأول لتطويرها واستمراريتها.

1.1.2. تعريف الأداء الاجتماعي: يُسمّى الأداء الاجتماعي بالأداء غير المالي كذلك، ويُعرَّف على أنّه الترجمة الفعالة للأهداف الاجتماعية المقبولة والمتعارف عليها، ويشمل ذلك تقديم خدمات بصورة مستدامة للأعداد المتزايدة من الفقراء، وتحسين جودة الخدمات المالية ومدى موائمتها، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للعملاء،

وتأكيد المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء والموظفين والمجتمع الذي تخدمه هذه المؤسسات (هاشمي و آخرون، ماي 2007، صفحة 3)؛ ويُعرَّف كذلك على أنّه نجاح المؤسسات في تحقيق أهدافها الاجتماعية تجاه أصحاب مصالحها المعنية بذلك والمحددّة مُسبقا (مقدم، 2013، صفحة 162)؛ كما يُعرّف أيضا على أنّه جميع الالتزامات المترتبة على المؤسسات تُجاه مختلف أصحاب مصالحها على المستوى الاقتصادي والأخلاقي والقانوني، والتي تتم بشكل اختياري(ELMALIKI, 2010, p. 255) .

2.1.2. تقييم الأداء الاجتماعي: يُعرّف تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات بأنه عملية قياس الاستجابة الاجتماعية للمؤسسات تجاه أصحاب مصالحها ومقارنتها بالأهداف الاجتماعية المسطّرة، وذلك بالاعتماد على أساليب تقييم خارجية و/أو داخلية، وترتبط هذه العملية عموما بعملية الرقابة والتي تُعتبر وظيفة أساسية من وظائف الإدارة. هذا، ويمكن التمييز في أساليب تقييم الأداء الاجتماعي بين أساليب داخلية وأساليب خارجية؛ حيث:

أ– أساليب تقييم الأداء الاجتماعي الخارجية: من أهم أساليب تقييم الأداء الاجتماعي الخارجية نجد وكالات التنقيط الاجتماعي، وتُعدّ هذه الوكالات إحدى المؤسسات الحديثة الفعالة في مراقبة مدى التزام مختلف المؤسسات المالية والاجتماعية بأدائها الاجتماعي ومدى مصداقيتها في ذلك، حيث تعتمد على معايير خاصة بتقييم الأداء الاجتماعي في إطار ما يسمى بالتنقيط الاجتماعي.

ب– أساليب تقييم الأداء الاجتماعي الداخلية: من بين أهم أساليب تقييم الأداء الاجتماعي الداخلية نجد المحاسبة الاجتماعية والتي تهتم بقياس وتسجيل الأحداث الاجتماعية وتزويد أصحاب المصالح المعنية بمعلومات تساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة وفقا للاستراتجيات المعتمدة في المؤسسات، وذلك من خلال الإفصاح عن الأداء الاجتماعي لها في شكل تقارير خاصة؛ كما نجد بطاقة الأداء المتوازن وبطاقة الأداء المتوازن المستدامة، وهما عبارة عن نظامان خاصان لتقييم أداء المؤسسات، تقومان أساسا

على تحويل استراتيجيات المؤسسات إلى أهداف واضحة مع تحديد المجالات التي ينبغي أن تركز عليها، وكذا اختيار المقاييس المناسبة من المؤشرات الكمية والمؤشرات الوصفية التي تعكس ذلك، وذلك في إطار تقييم الأداء الشامل والأداء الشامل المستدام للمؤسسات؛ كما نجد كذلك أسلوب أصحاب المصالح، حيث يعتمد هذا الأسلوب على قيام الإدارات العليا للمؤسسات بتحديد مجالات مختلف أدوارها تجاه مختلف أصحاب مصالحها، من ثم تقييم الأداء عن طريق تحديد مؤشر واحد أو عدة مؤشرات تعكس هذه المجالات وتقابل أهداف أدائها الشامل المستدام، وعلى هذه المؤسسات أن تلتزم بإيجاد التوازن والتنسيق بين معظم تلك الأهداف، بالشكل الذي يدعم أدائها المالي ومنه الاقتصادي، إلى جانب كل من أدائها الاجتماعي وأدائها البيئي، وللاعتماد على أسلوب أصحاب المصالح في تقييم الأداء الاجتماعي، يكفي على الإدارات العليا للمؤسسات أن تُحدِّد أصحاب مصالحها المعنية بدورها الاجتماعي، من ثم تحديد أهم المجالات والمؤشرات الخاصة بتقييم الأداء الاجتماعي، والتي تعكس الأهداف الاجتماعية للمؤسسات تجاههم، وغير ذلك من الأساليب الداخلية في تقييم الأداء الاجتماعي...

2.2. مفهوم تقييم الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية:

1.2.2. تعريف الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية: على الرغم من ارتباط الأداء الاجتماعي بالخدمات الاجتماعية التي تُقدِّمها البنوك الإسلامية لعملائها، إلاّ أنّ الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية يتسع للعديد من المجالات التي تمتد لتشمل مختلف أصحاب مصالحها؛ وعلى العموم يُمكِن تعريف الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية بأنّه الاستجابة الاجتماعية المستدامة للمؤسسات تجاه مختلف أصحاب مصالحها المعنية بذلك، فهو يعبر عن ممارسات البنوك الإسلامية لمسؤوليتها الاجتماعية تجاه كل من المجتمع – وهو ما سنركز عليه في دراستنا هذه– ومواردها البشرية وعملائها، في ظل أهدافها الاجتماعية وفي حدود المجالات الاجتماعية التي تُعنَى بها والمسطّرة اختياريا أو بموجب قانون وبما لا يُؤثِّر على أهدافها الاقتصادية الأساسية.

2.2.2. آثار الأداء الاجتماعي على البنوك الإسلامية: تختلف الرّؤى النّظرية تُجاه الأداء الاجتماعي، فهناك من يرى أنّه تجسيد لأخلاقيات المؤسسات ومسيريها، وهناك من ينظر إليه على أنّه نتيجة للعقد الموجود بين المجتمع والمؤسسات والذي أفرزه مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وهناك من يرى أنه مزيج من القدرات الإستراتيجية للمؤسسات، وهناك من يرى أنّه مورد استراتيجي والذي يُمكِن أن يُوفِّر للمؤسسات ميزة تنافسية مستدامة، كما أنّ هناك من يرى أنه مجرد أداة لخلق الثّروة ووسيلة لجذب التمويل من المانحين والمستثمرين الاجتماعيين، فضلا عن كونه مصدرا لتحمل المؤسسات لتكاليف ومصاريف زائدة، ما يُؤدِّي إلى سوء استغلال الموارد المتاحة (BOUSSOURA, 2012, p. 60).

وبالرغم من تباين وجهات النظر هذه، يُمكِن أن نقول أنّ للأداء الاجتماعي آثارا مهمة على المؤسسات عامة وعلى البنوك الإسلامية خاصة، فهو يعكس مدى اهتمام هذه البنوك بالجانب الاجتماعي والأخلاقي لممارساتها، ويُظهِر مدى تبني البنوك الإسلامية لدورها الاجتماعي تجاه أصحاب مصالحها الاجتماعية الاقتصادية، من ثم مدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية ومنها تحقيق التنمية الشاملة، وهو ما يُساهم في تحسين صورة هذه البنوك من جهة في ظل ما تشهده من شبهات وسلبيات وانتقادات، ومن جهة أخرى فهو يُساعد في جلب عملاء جدد واستثمارات جديدة للبنوك الإسلامية، مِمّا يعمل جنبا إلى جنب الأداء المالي على تطوير هذه البنوك والمحافظة على استمراريتها، في ظل ما تشهده البنوك الإسلامية من تنافسية قوية أمام البنوك التقليدية.

3.2.2. تعريف تقييم الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية: يمكن تعريف تقييم الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية بأنه قياس مدى استجابتها الاجتماعية تجاه أصحاب مصالحها ومقارنتها بأهدافها الاجتماعية المسطرة على ضوء ممارساتها المصرفية، وغالبا ما يتم التعبير عن ذلك بمؤشرات الأداء الاجتماعي وكذا بالوصف النظري لمدى الالتزام

بمجالات دورها الاجتماعي، في إطار المراجعة المستمرة والمنتظمة لهذا الدور ومتابعة إجراءات تطوره.

4.2.2. أهداف تقييم الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية: لعلّ من أبرز أهداف تقييم الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية هو الحصول على مدى استجابتها الاجتماعية بالأرقام والمؤشرات بغرض إصدار الأحكام، ما يساهم في إظهار مدى التزام البنوك الإسلامية بدورها الاجتماعي، وقياس مدى تحقيق البنوك الإسلامية لأهدافها الاجتماعية، وتحديد مستوى التزام البنوك الإسلامية بدورها الاجتماعي إذا كان قويا أو ضعيفا أو منعدما، وذلك بالاعتماد على مؤشرات خاصة، وإبراز تطور مجالات ومؤشرات الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية، واستنتاج أوجه التفوق والتقصير في مجالات ومؤشرات أداء البنوك الإسلامية لدورها الاجتماعي.

3.2. مجالات الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية تجاه المجتمع:

1.3.2. تعريف المجتمع: يُعرَّف المجتمع على أنّه "مجموعة من الناس اللّذين يُقِيمون غالبا على رقعة من الأرض، وتربطهم علاقات دائمة نسبيا وليست من النوع العارض المؤقّت، ولهم نشاط منظم وفق قواعد وأساليب وأنماط مُتعارف عليها وتسود بينهم روح جماعية تُشعِرهم بأنّ كلاّ منهم ينتمي لهذا المجتمع" (محمود، 2001، صفحة 5)؛ كما يُعرِّفه قاموس العلوم الإنسانية على أنه كل تجمع إنساني يضم أفرادا، تجمعهم الممارسات نفسها والتاريخ نفسه مع الاشتراك في اللغة وتضبطهم قوانين وقواعد واضحة (الكنز، 2008- 2009، صفحة 27).

هذا ونميز من بين المجتمعات السائدة المجتمع الإسلامي، والذي يتميز عن باقي المجتمعات بمقوماته التي تجعل منه قويا ومتماسكا، ولعلّ من أهم هذه المقومات وحدة العقيدة التي تُراعي تنمية المجتمع، وتحث على ضرورة التكافل الاجتماعي والالتزام بتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، إلى جانب مؤسسات الاقتصاد الإسلامي والتي يمكن أن تلعب دورا مهما في تنمية المجتمع عامة وتنمية المجتمع المحلي خاصة لاسيما

البنوك الإسلامية، وذلك لاشتمالها على آليات تسمح بتجسيد تنمية المجتمع على أرض الواقع.

1.3.2. آليات البنوك الإسلامية في دعم الأداء الاجتماعي في المجتمع:

لعلّ من أهم آليات البنوك الإسلامية والتي تسمح بتنمية المجتمع ما يلي:

أ- التمويل التضامني الزكوي: والذي يُعرَّف على أنه "التعبئة الإجبارية للموارد الزكوية التضامنية لتأمين السلع والخدمات الأساسية والرعاية الاجتماعية للفقراء ومحدودي الدخل وتنشيط الحركية الاستثمارية" (صالحي و غربي، 2009، صفحة 802)، ويسمح هذا التمويل بتحقيق العدالة في توزيع وإعادة توزيع الدخول والثروات، مما يؤدي إلى التقارب بين أفراد المجتمع ويحول دون بقاء الأموال في أيد قليلة من الأفراد والذين سيتحكمون في الاقتصاد، فهذا التمويل يُمكِّن من تحقيق توازن اجتماعي واقتصادي، من ثم تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية؛ وللبنوك الإسلامية دور في ذلك من خلال صناديق الزكاة على مستواها.

ب- التمويل التكافلي الوقفي: والذي يُعرَّف على أنه "تحويل لجزء من المداخيل والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الفئات المتعددة المستفيدة" (صالحي و غربي، 2009، صفحة 802)، ويتيح هذا التمويل تمويل العديد من المشروعات سواء الاجتماعية كبناء المساجد والمدارس ودور العلم ومراكز الرعاية الصحية، أو المشروعات الاقتصادية كالزراعة والري وإنشاء الطرق وتعبيدها وتوفير المياه الصالحة للشرب وإنجاز السكنات والصناعات الخفيفة...، وهذا يؤدي إلى تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويتجسد دور البنوك الإسلامية في ذلك من خلال صناديق الوقف على مستواها.

جـ- صيغ التمويل الإسلامي: التي تقوم عليها البنوك الإسلامية، والتي أثبتت الدراسات الفقهية والاقتصادية كفاءتها ليس فقط في تحقيق الاستقرار المالي والاستقرار الاقتصادي وإنّما في تحقيق العدالة الاجتماعية كذلك، وذلك بين مختلف أطراف

المعاملات في هذا المجال، ذلك أنها تحكمها قواعد شرعية مفادها "الغنم بالغرم" و"الخراج بالضمان".

1.3.2. مجالات الأداء الاجتماعي العامة والخاصة للبنوك الإسلامية تجاه المجتمع: يتجسد الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية تجاه المجتمع عموما من خلال تبنيها لمجالات تخدم مختلف فئاته، سواء كانت مجالات عامة والتي يُمكِن أن يكون للبنوك الإسلامية دورا فيها كما أشار إليها بعض الباحثون، وعلى غرار ما تقوم به بعض البنوك التقليدية والمؤسسات الأخرى، أو مجالات خاصة تُجسِّد خصوصية عمل هذه البنوك.

وعلى العموم، يمكن إظهار أبرز هذه المجالات العامة والخاصة فيما يلي (عياش، 2010، الصفحات 108- 109) (المغربي، 1996، الصفحات 53- 54) (حفيظ، 2011، صفحة 5):

- المساهمة في توفير الحاجات الأساسية للمجتمع حسب سلم الأولويات، ومراعاة ذلك عند إنتاج و/أو استيراد سلع معينة؛
- الاهتمام بتحقيق التوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية؛
- المساهمة في التخفيف من المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة؛
- العمل على تنمية المناطق الجغرافية التي تتواجد فيها، خاصة المناطق الريفية؛
- تنمية الوعي الادخاري لأفراد المجتمع، وذلك من خلال تشجيع المدّخرات الصغيرة لتُسهم في توفير رؤوس الأموال اللاّزمة للنشاط الاجتماعي والاقتصادي، وكذا تنظيم المدخرات الكبيرة في المجالات المفيدة للمجتمع اقتصاديا واجتماعيا، مع تشجيع صغار المودعين، إضافة إلى توسيع قاعدة المنتجين بالمجتمع بتوفير التمويل المناسب والميسر، مع إنشاء فروع للبنوك الإسلامية في المناطق الجغرافية الفقيرة؛
- الاهتمام بالتمويل المصغر سواء للأفراد أو المؤسسات الصغيرة والمصغرة؛
- تفعيل أسلوب منح القروض الحسنة وبيان الأغراض التي تُمنح من أجلها؛
- الاهتمام بتحصيل وإنفاق الزكاة؛

– قبول أموال التبرعات والصدقات وتسهيل وصولها لمستحقيها؛

– القيام بالأعمال الخيرية ولعلّ من أهمها تدعيم المؤسسات التعليمية ومؤسسات الرعاية الصحية والمؤسسات التي تقوم بالأنشطة الثقافية، إلى جانب المساهمة في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال والمسنين، والمساهمة في توفير الوجبات الغذائية لغير القادرين من الفقراء والمساكين وغيرها من الأنشطة الاجتماعية؛

– تشجيع الوقف والاهتمام به وتنمية أمواله بما يعود بالنفع على الأجيال الحالية والمستقبلية؛

– جذب الأموال التي كانت محبوسة عن التشغيل في أيدي الممتنعين عن التعامل بالربا مع مجموعة من البنوك التقليدية القائمة، أو الذين يشكون في استغلال هذه البنوك لأموالهم مقابل سعر فائدة منخفض لا يعكس قيمتها، مما يؤدي إلى حجبها واكتنازها بما لا يفيد المجتمع؛

– تقديم مجموعة من صيغ التمويل القائمة على المشاركة في الربح والخسارة، والتي من فوائدها العمل على تصحيح وظيفة رأس المال والعمل على تحريك الثروة وتداولها وإعادة توزيعها، إلى جانب تخليص المجتمع من المعاملات القائمة على الفائدة الربوية؛

– المساهمة في نشر الوعي الثقافي المصرفي الإسلامي، وذلك من خلال إصدار الكتب والمراجع والنشرات المصرفية المفيدة، وكذا إقامة الندوات والمؤتمرات، بالإضافة إلى الاهتمام بالدور الإعلامي، مع التوسع في إنشاء البنوك الإسلامية وفروعها وزيادة فتح الحسابات المصرفية.

4.2. مؤشرات تقييم الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية تجاه المجتمع:

تتنوع مجالات الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية تجاه المجتمع ما بين المجالات القابلة للقياس والمجالات القابلة للوصف، وهو ما يُؤدِّي إلى عدم إمكانية تقييم مدى الاستجابة الاجتماعية للبنوك الإسلامية بواسطة مؤشرات التقييم لجميع مجالاتها؛ولذلك، سنكتفي هنا بإيراد مؤشرات تقييم الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية تجاه المجتمع، والتي

تظهر في شكل نسب مالية كما وردت في بعض المراجع، مع استنتاجنا لمؤشرات أخرى حسب مجالات الدور الاجتماعي لهذه البنوك تجاه المجتمع القابلة للتقييم.

هذا، ويُمكِن إظهار أهم هذه المؤشرات في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): مؤشرات تقييم الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية تجاه المجتمع

المؤشر	تعريفه	كيفية حسابه
1- مؤشر مساهمات البنوك الإسلامية في القروض الحسنة	- يُقاس هذا المؤشر من خلال قسمة القروض الحسنة الممنوحة من قبل البنوك الإسلامية على حقوق الملكية، وهو يعكس مدى مساهمة هذه البنوك في منح القروض الحسنة.	• مؤشر مساهمات البنوك الإسلامية في القروض الحسنة= القروض الحسنة الممنوحة/ حقوق الملكية.
2- مؤشر مساهمات البنوك الإسلامية في الزكاة	- يُقاس هذا المؤشِّر من خلال قسمة الزكاة المستحقة على حقوق الملكية، وذلك بالاعتماد على ما يتم نشره في التقارير السنوية للبنوك الإسلامية لبيانات مقدار الزكاة المستحقة، ويُعبِّر هذا المؤشر عن نسبة ما يُستحَقُّ من الزكاة على البنوك الإسلامية، وهو يعكس الدور الذي تؤديه هذه البنوك في مجال حجم الزكاة المدفوعة.	• مؤشر مساهمات البنوك الإسلامية في الزكاة= الزكاة المستحقة/ حقوق الملكية.
3- مؤشر مساهمات البنوك الإسلامية في التبرعات	- يتم الحصول على هذا المؤشر عن طريق قسمة التبرعات التي تُساهِم بها البنوك الإسلامية على حقوق الملكية، ويعني هذا المؤشر حجم مخصصات البنوك الإسلامية من أموالها للتبرعات والصدقات التي تمنحها وتُكمِّل عن طريقها باقي المساعدات التي لم تغطِّها بتوزيع الزكاة، فهو يعكس الدور الذي تؤديه هذه البنوك في مجال المساعدات الاجتماعية والإنسانية.	• مؤشر مساهمات البنوك الإسلامية في التبرعات= أموال التبرعات/ حقوق الملكية
4- مؤشر مساهمات البنوك الإسلامية في الوقف	- يتم الحصول على هذا المؤشر من خلال قسمة الأموال المخصصة للوقف على حقوق الملكية، ويُعبِّر هذا المؤشر على حجم مخصصات البنوك الإسلامية من أموالها لتوجيهها نحو الوقف، وهو ما يعكس من جانبٍ الدور الذي تُؤدِّيه هذه البنوك في مجال إدارة أموال الوقف.	• مؤشر مساهمات البنوك الإسلامية في الوقف= الأموال المخصصة للوقف/ حقوق الملكية
5- مؤشر تطور مساهمات البنوك الإسلامية في تنمية الوعي الادخاري	- يُمكِن قياس هذا المؤشر من خلال قسمة الفرق بين حسابات التوفير للسنة الحالية والسنة السابقة على حسابات التوفير للسنة السابقة*، ويُعبِّر هذا المؤشر عن نسبة تطور الحسابات الادخارية عن كل سنة، وهو ما يعبِّر عن دور هذه البنوك في زيادة الوعي الادخاري لهذه البنوك.	• مؤشر تطور حسابات التوفير= (حسابات التوفير للسنة الحالية - حسابات التوفير للسنة السابقة)/ حسابات التوفير للسنة السابقة
6- مؤشر تطور فروع البنوك	- يُمكِن قياس هذا المؤشر من خلال قسمة الفرق بين عدد الفروع المفتوحة للسنة الحالية والسنة	• مؤشر تطور فروع البنوك الإسلامية= (عدد الفروع المفتوحة للسنة الحالية - عدد

الإسلامية	السابقة على عدد الفروع المفتوحة للسنة السابقة، ويُعبِّر هذا المؤشر عن نسبة تطور عدد الفروع المفتوحة عن كل سنة، وهو ما يعبِّر عن مساهمة هذه البنوك في نشر الوعي الثقافي المصرفي وتوسيع دائرة الإقبال عليها من قبل أفراد المجتمع.	الفروع المفتوحة للسنة السابقة)/ عدد الفروع المفتوحة للسنة السابقة
7- مؤشر تطور الاعتماد على صيغ التمويل بالمشاركة في الربح والخسارة	- يُمكن قياس هذا المؤشر من خلال قسمة الفرق بين حجم صيغ التمويل بالمشاركة في الربح والخسارة المعتمدة في السنة الحالية والسنة السابقة، على حجم صيغ التمويل بالمشاركة في الربح والخسارة المعتمدة في السنة السابقة، ويعبر هذا المؤشر عن نسبة تطور الاعتماد على صيغ التمويل بالمشاركة في الربح والخسارة عن كل سنة.	• مؤشر تطور الاعتماد على صيغ التمويل بالمشاركة= (حجم التمويل بصيغ المشاركة للسنة الحالية - حجم التمويل بصيغ المشاركة للسنة السابقة)/ حجم التمويل بصيغ المشاركة للسنة السابقة
8- مؤشر الإنفاق على الدور الاجتماعي تجاه المجتمع	- يُقاس هذا المؤشر من خلال قسمة إجمالي تكاليف الخدمات الاجتماعية تجاه المجتمع على إجمالي التكاليف العامة للبنوك الإسلامية؛ ويُمثِّل هذا المؤشر مدى اهتمام البنوك الإسلامية بخدمة مجتمعاتها، من حيث الاهتمام بالإنفاق على مختلف مجالات الدور الاجتماعي لهذه البنوك تجاه المجتمع.	• مؤشر الإنفاق على الدور الاجتماعي تجاه المجتمع= إجمالي تكاليف الخدمات الاجتماعية تجاه المجتمع /إجمالي التكاليف العامة.

* يمكن إضافة حسابات التوفير الغير مخصصة للاستثمار في حساب هذا المؤشر.

• **المصدر**: إبراهيم عبادة. (2008). *مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية* (الإصدار 1). الأردن: دار النفائس، ص204- 205؛ *حسين شحاتة. (2011). الإطار العام لمعايير تقييم أداء المصرف الإسلامي. تاريخ الاسترداد 23 أكتوبر, 2014، من https://iefpedia.com/arab/?p=26316.*

تجدر الإشارة إلى أنّ هذه المؤشرات تعكس الأهداف الاجتماعية للمصارف الإسلامية تجاه المجتمع القابلة للقياس، والتي تتعلق أساسا بهدف المصارف الإسلامية في محاربة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، على غرار مؤشرات مساهمات البنوك الإسلامية في القروض الحسنة والزكاة والوقف والتبرعات...، وكذا هدف هذه المصارف في تخليص المجتمع من التعامل مع المصارف التقليدية، على غرار مؤشر تطور فروع البنوك الإسلامية.

3. الإطار التطبيقي للبحث:

1.3. تحديد البنوك الإسلامية محل الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من ستة بنوك إسلامية متواجدة في ستة دول عربية، تتمثل في كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت والأردن والمملكة العربية السعودية

والجزائر، وقد تم الحصول على البيانات المستعملة في الدراسة من التقارير السنوية لهذه البنوك والتي تم تحميلها من مواقعها الإلكترونية؛ حيث تتمثل هذه البنوك في كل من بنك دبي الإسلامي (DIB) (دبي، 1975)، بيت التمويل الكويتي (KFH) (الكويت، 1977)، البنك الإسلامي الأردني (JIB) (عمّان، 1978)، بنك البحرين الإسلامي (BisB) (المنامة، 1979)، مصرف الراجحي (al Rajhi Bank) (الرياض،1987)، وبنك البركة الجزائري (alBaraka) (الجزائر العاصمة، 1991)؛ وتجدر الإشارة إلى ان هذه البنوك من أوائل وأقدم البنوك الإسلامية التي تم تأسيسها في هذه الدول.

2.3. عرض ومقارنة مجالات ومؤشرات الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية محل الدراسة تجاه المجتمع:

لعلَّ من أهمّ مجالات الأداء الاجتماعي تجاه المجتمع القابلة للتقييم، والتي ظهرت من تحليلنا لمحتوى التقارير السنوية للبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة (2015-2019)، القروض الحسنة الممنوحة والزّكاة المستحقة وجمع وتوزيع الصدقات والتبرعات والتعامل بصيغ التمويل بالمشاركة في الربح والخسارة وعدد الفروع المصرفية المفتوحة، مع تفاوت الاهتمام والالتزام بها من بنك إسلامي لآخر وكذا تفاوت مؤشرات الأداء الاجتماعي الخاصة بها، إلى جانب بعض المجالات الأخرى والتي تمّ الاكتفاء بالإفصاح الوصفي عنها في هذه التقارير دون إعطاء بيانات عليها.

أ- القروض الحسنة الممنوحة: تُعدّ القروض الحسنة من أهم مجالات الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية تجاه المجتمع، إلاّ أنّ معظم البنوك الإسلامية لا تولي اهتماما بهذا المجال وهذا ما يتّضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2): تطوّر القروض الحسنة الممنوحة من قبل البنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة (2015 -2019)

السنة	البنك	(DIB)	(KFH)	(JIB)	(BisB)	al Rajhi Bank)	alBaraka
2015	المبلغ (د.أ)*	0	0	27198253	159318	0	0
	المؤشر (%)	0	0	0,19	0,05	0	0

2016	المبلغ (د.أ)	0	0	0	11236743	188318	0	0
	المؤشر (%)	0	0	0	0,02	0,06	0	0
2017	المبلغ (د.أ)	0	0	0	12690458	172404	0	0
	المؤشر (%)	0	0	0	0,02	0,05	0	0
2018	المبلغ (د.أ)	0	0	0	16594862	188318	0	0
	المؤشر (%)	0	0	0	0,03	0,06	0	0
2019	المبلغ (د.أ)	0	0	0	23069886	151185	0	-
	المؤشر (%)	0	0	0	0,39	0,05	0	-
م.س.خ**	المبلغ (د.أ	0	0	0	18158040	171909	0	-

* دولار أمريكي.

** متوسط السنوات الخمسة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المتوافرة في التقارير السنوية والبيانات المالية الموحدة للبنوك الإسلامية محل الدراسة.

يظهر من خلال هذا الجدول تطور مبالغ القروض الحسنة الممنوحة من قبل بعض البنوك الإسلامية مع مؤشرات الأداء الاجتماعي الخاصة بمدى مساهمة هذه البنوك في منح هذه القروض خلال الفترة (2015- 2019)؛ حيث يتّضِح جليا امتناع معظم البنوك محل الدراسة عن منح القروض الحسنة خلال فترة الدِّراسة، وهذا يشمل كلاّ من بنك دبي الإسلامي وبيت التمويل الكويتي ومصرف الراجحي وبنك البركة الجزائري؛ في حين عمِل بنكين فقط من ضمن البنوك محل الدراسة على منح هذه القروض وهما البنك الإسلامي الأردني وبنك البحرين الإسلامي، وذلك بمبالغ متفاوتة ومؤشرات ضئيلة.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنّ أهم مصادر واستخدامات أموال القروض الحسنة الممنوحة من قبل كل من البنك الإسلامي الأردني وبنك البحرين الإسلامي؛ حيث تعود أهم مصادر هذه القروض في كل من أموال البنوك المسموح باستخدامها في هذا المجال، إلى جانب الصدقات والتبرعات المقدّمة من مصادر خارج هذه البنوك؛ بينما تتمثل أهم استخدامات أموال هذه القروض في تقديمها لأغراض الزواج واستخدامها في الأوقاف وهذا على مستوى بنك البحرين الإسلامي، أما على مستوى بنك الأردن الإسلامي فيتم استخدامها لعدة أغراض كتقديمها لأغراض الزواج ولأغراض التعليم ولأغراض العلاج، إلى جانب تقديمها كسلفيات لبعض مواردها البشرية المحتاجة إلى ذلك.

ب– الزكاة المستحقة: يتباين دور البنوك الإسلامية في توزيع الزكاة المستحقة، بين من يتولّى إدارتها بتوزيعها وبين من يُكلِّف المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار بتوزيعها؛ وعلى العموم يُمكِن إظهار البنوك التي تتولى توزيع الزكاة والبنوك التي لا تتولى ذلك من بين البنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة (2015- 2019) في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): تطور الزكاة المستحقة المدفوعة من قبل البنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة (2015– 2019)

السنة	البنك	(DIB)	(KFH)	(JIB)	(BisB)	al Rajhi) (Bank	alBaraka
2015	المبلغ (د.أ)	59454798	4298443	0	3422681	226695000	0
	المؤشر (%)	0,90	0,07	0	1	1,80	0
2016	المبلغ (د.أ)	65964878	25874498	0	4973198	20684782	0
	المؤشر (%)	0,88	0,44	0	1,60	0,16	0
2017	المبلغ (د.أ)	76333242	31654902	0	4315409	41450614	0
	المؤشر (%)	0,97	0,52	0	1,33	0,29	0
2018	المبلغ (د.أ)	83093384	41123255	0	5201302	266479241	0
	المؤشر (%)	0,89	0,66	0	1,66	2,06	0
2019	المبلغ (د.أ)	88999455	48217981	0	5853785	482089280	-
	المؤشر (%)	0,94	0,71	0	1,82	3,53	-
م.س.خ	المبلغ (د.أ	74769151	30233815	0	4753275	207479783	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المتوافرة في التقارير السنوية والبيانات المالية الموحدة للبنوك الإسلامية محل الدراسة.

يتّضِح من خلال هذا الجدول تطوّر الزّكاة المستحقة المدفوعة من قِبل بعض البنوك الإسلامية مع مؤشرات الأداء الاجتماعي الخاصة بمدى مساهمة هذه البنوك في الزكاة المستحقة خلال الفترة (2015- 2019)؛ حيث يتّضِح من خلاله عدم التزام البنك الإسلامي الأردني وبنك البركة الجزائري بدفع الزكاة المستحقة، واللذان يُكلِّفان المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار بدفعها، في حين التزمت بقية البنوك الإسلامية بدفعها.

كما يظهر من خلال الجدول أيضا متوسط الزكاة المستحقة المدفوعة خلال فترة الدراسة، والتي يُمكِن إبرازها من خلال الشّكل الموالي:

الشكل رقم (1): متوسط الزكاة المستحقة المدفوعة من قبل البنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة (2015– 2019)

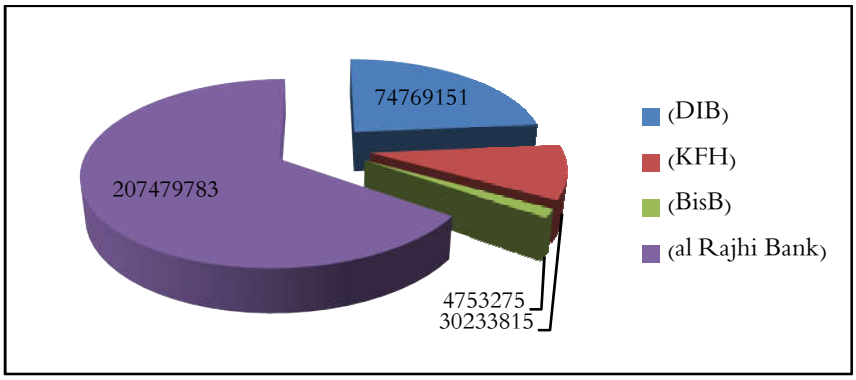

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03) وباستعمال برنامج "إكسل 2007" (Excel 2007).

يتّضِح من خلال الشكل السّابق أنّ أكبر متوسط للزكاة المستحقة المدفوعة خلال الفترة (2015- 2019) يعود إلى مصرف الراجحي بمتوسط قدره حوالي 207479783 دولار أمريكي؛ حيث كانت له الحصة الكبرى في دفع الزكاة المستحقة مقارنة مع باقي البنوك ليحتل بذلك المرتبة الأولى، يليه بنك دبي الإسلامي في المرتبة الثانية بمتوسط قدره حوالي 74769151 دولار أمريكي؛ في حين جاء كل من بيت التمويل الكويتي في المرتبة الثالثة بمتوسط قدره 30233815 دولار أمريكي وبنك البحرين الإسلامي في المرتبة الرابعة بمتوسط قدره 4753275 دولار أمريكي.

هذا وتجدر الإشارة إلى أهم مصادر واستخدامات أموال الزكاة المستحقة والمدفوعة من قبل كل من مصرف الراجحي وبيت التمويل الكويتي وبنك البحرين الإسلامي وبنك دبي الإسلامي؛ حيث تعود أهم مصادرها من أموال المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المستحقة عليها الزكاة الشرعية ويتم خصمها من الأرباح الموزعة عليهم، بينما تتمثل أهم استخدامات أموال الزكاة المستحقة في توزيعها في مصارفها الشرعية الثمانية، مع اختلاف الفئات التي تستفيد منها من بنك لآخر وفقا لتوصيات هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بهذه البنوك، وكذا وفقا لتعليمات البنوك المركزية التي تعمل تحت إشرافها.

جـ- جمع وتوزيع أموال الصدقات والتبرعات: لقد ساد الاعتقاد بأنّ الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية يتلخص فيما تخصصه من أموال للصدقات والتبرعات، لذلك نجد أنّ معظم البنوك الإسلامية تهتم بهذا المجال وتعمل على تخصيص أموال لهذا الغرض، والجدول الموالي يُوضّح ما تخصصه بعض البنوك الإسلامية من أموال للصدقات والتبرعات بغرض تمويل بعض المشاريع الاجتماعية والأنشطة الخيرية:

الجدول رقم (4): تطور أموال الصدقات والتبرعات الممنوحة من قبل البنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة (2015– 2019)

السنة	البنك	(DIB)	(KFH)	(JIB)	(BisB)	al Rajhi) (Bank	alBaraka
2015	المبلغ (د.أ)	0	0	1285450	0	6367462	0
	المؤشر (%)	0	0	0,30	0	0,05	0
2016	المبلغ (د.أ)	0	0	1200091	0	6341271	0
	المؤشر (%)	0	0	0,24	0	0,05	0
2017	المبلغ (د.أ)	0	0	1241359	0	4493411	0
	المؤشر (%)	0	0	0,23	0	0,03	0
2018	المبلغ (د.أ)	0	0	1455675	0	15023361	0
	المؤشر (%)	0	0	0,26	0	0,12	0
2019	المبلغ (د.أ)	0	0	115304	0	2931088	-
	المؤشر (%)	0	0	0,02	0	0,02	-
م.س.خ	المبلغ (د.أ	0	0	1059576	0	7031318	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المتوافرة في التقارير السنوية والبيانات المالية الموحدة للبنوك الإسلامية محل الدراسة.

يظهر من خلال هذا الجدول تطور أموال الصدقات والتبرعات الممنوحة من قبل بعض البنوك الإسلامية ومؤشرات الأداء الاجتماعي الخاصة بمدى مساهمة هذه البنوك في الصدقات والتبرعات خلال الفترة (2015- 2019)؛ حيث يظهر من خلاله عدم تخصيص معظم البنوك الإسلامية محل الدراسة أموالا للصدقات والتبرعات وهي كل من بنك دبي الإسلامي وبيت التمويل الكويتي وبنك البحرين الإسلامي وبنك البركة الجزائري، في حين خصص كل من البنك الإسلامي الأردني ومصرف الراجحي أموالا للصدقات والتبرعات.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أهم مصادر واستخدامات أموال الصدقات والتبرعات الممنوحة من قبل كل من مصرف الراجحي والبنك الإسلامي الأردني؛ حيث تعود أهم مصادر أموال هذه الصدقات والتبرعات في الإيرادات الخاصة المستبعدة من قائمة الدخل، خاصة الإيرادات التي لا تتوافق مع القواعد الشرعية والناتجة أساسا من الأنشطة غير المسموح بها، إلى جانب الصدقات والتبرعات الممنوحة من مصادر خارج هذه البنوك سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات؛ بينما تتمثل أهم استخدامات أموال هذه الصدقات والتبرعات في تمويل مختلف الأعمال الخيرية كتقديم صدقات للأسر المحتاجة من أجل توفير لوازم العلاج أو التعليم...، وكذا تقديم تبرعات لدعم الجمعيات الخيرية، إضافة إلى تقديم خدمات التبرع لإفطار الصائمين في رمضان...

د- إجمالي إنفاقات البنوك الإسلامية على الخدمات الاجتماعية تجاه المجتمع:

تتمثل الخدمات الاجتماعية للبنوك الإسلامية تجاه المجتمع فيما تخصصه من أموال للقروض الحسنة والزكاة والصدقات والتبرعات والوقف، ويُمكن إظهار إجمالي ما تُنفِقه البنوك الإسلامية محل الدراسة على هذه الخدمات تجاه المجتمع خلال سنوات الدراسة الثلاثة في الجدول التالي:

الجدول رقم (5): تطور إجمالي إنفاق البنوك الإسلامية محل الدراسة على الخدمات الاجتماعية تجاه المجتمع خلال الفترة (2015- 2019)

السنة / البنك	2015	2016	2017	2018	2019	م.س.خ
	المبلغ (د.أ)	المبلغ (د.أ)	المبلغ (د.أ)	المبلغ (د.أ)	المبلغ (د.أ)	المبلغ (د.أ)
(DIB)	59454798	65964878	76333242	83093384	88999455	74769151
(KFH)	4298443	25874498	31654902	41123255	48217981	30233815
(JIB)	28483703	12436835	13931818	18050537	23185190	19217616
(BisB)	3581999	5161516	4487814	5389620	6004970	4925184
al Rajhi) (Bank	233062462	27026054	45482004	281502602	485020369	214418698
alBaraka	-	-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المتوافرة في التقارير السنوية والبيانات المالية الموحدة للبنوك الإسلامية محل الدراسة.

يتّضِح من خلال الجدول السّابق إجمالي إنفاقات بعض البنوك الإسلامية على الخدمات الاجتماعية تجاه المجتمع خلال الفترة (2015- 2019)؛ حيث يظهر مصرف الرّاجحي كأكثر البنوك الإسلامية إنفاقا على الخدمات الاجتماعية تجاه المجتمع، والذي سجل أعلى قيمة بحوالي 485020369 دولار أمريكي خلال سنة 2019، في حين سجل أدنى قيمة له بحوالي 3581999 خلال سنة 2015؛ بينما يظهر بنك البحرين الإسلامي كأقل البنوك الإسلامية إنفاقا على الخدمات الاجتماعية تجاه المجتمع والذي سجل أعلى قيمة بحوالي 6004970 دولار أمريكي في سنة 2019، في حين سجل أقل قيمة له بحوالي 3581999 دولار أمريكي خلال سنة 2015.

كما يظهر من خلال الجدول متوسط إجمالي ما تُنفِقه البنوك الإسلامية على الخدمات الاجتماعية تجاه المجتمع عن سنوات الدراسة الثلاثة، والممثل في الشّكل الموالي:

الشكل رقم (2): متوسط إجمالي إنفاق البنوك الإسلامية محل الدراسة على الخدمات الاجتماعية تجاه المجتمع خلال الفترة (2015– 2019)

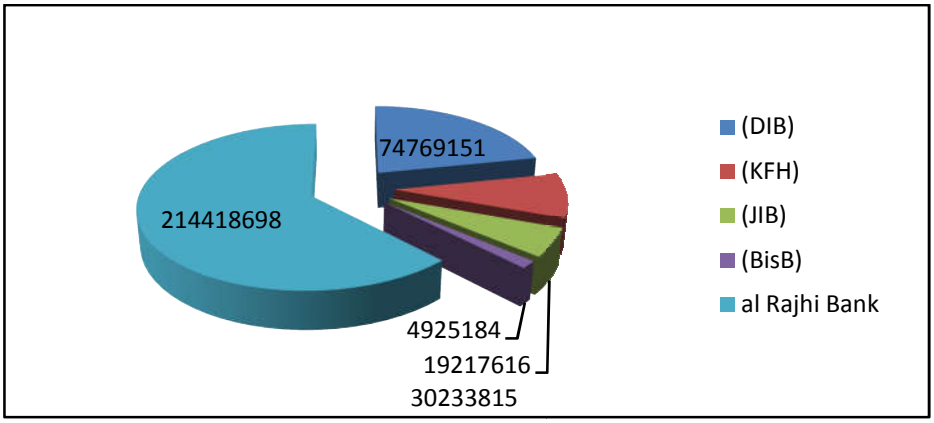

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (05) وباستعمال برنامج "إكسل 2007" (Excel 2007).

يتّضِح من خلال هذا الشكل أنّ أكبر متوسط للإنفاق على الخدمات الاجتماعية تجاه المجتمع خلال الفترة (2015- 2019) يعود إلى مصرف الرّاجحي بحوالي 214418698 دولار أمريكي ليحتلّ بذلك المرتبة الأولى، باعتباره أكثر البنوك الإسلامية إنفاقا على

الخدمات الاجتماعية، يليه بنك دبي الإسلامي في المرتبة الثانية بمتوسط قُدِّر بحوالي 74769151دولار أمريكي، ثم بيت التمويل الكويتي في المرتبة الثالثة بمتوسط قُدِّر بحوالي 30233815 دولار أمريكي، ويأتي البنك الإسلامي الأردني في المرتبة الرابعة بمتوسط قُدِّر بحوالي 19217616 دولار أمريكي، في حين جاء بنك البحرين الإسلامي في المرتبة الخامسة بمتوسط قُدِّر بحوالي 4925184 دولار أمريكي.

هـ- صيغ التمويل القائمة على المشاركة في الربح والخسارة: على الرّغم من الفوائد التي تعود على المجتمع من التعامل بصيغ التمويل بالمشاركة في الرِّبح والخسارة، إلاّ أنّ معظم البنوك الإسلامية تمتنع عن التعامل بهذه الصيغ بسبب ارتفاع مخاطرها، كما أنّ هناك من البنوك ما يتعامل بها خاصة منها المضاربة والمشاركة المتناقصة، ولكن بنسب ضئيلة مقارنة مع حجم تعاملاتها وممارساتها المصرفية وهو ما جعلها عرضة للعديد من الانتقادات في هذا الجانب؛ وعلى العموم يُمكن المقارنة بين مدى اهتمام بعض البنوك الإسلامية بهذه الصيغ من خلال القيم المدرجة في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): تطور صيغ التمويل القائمة على المشاركة في الربح والخسارة الممنوحة من قبل البنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة (2015- 2019)

السنة	البنك	(DIB)	(KFH)	(JIB)	(BisB)	al Rajhi Bank)	alBaraka
2015	المبلغ (د.أ)*	5092756102	0	39398784	275535170	0	0
	المؤشر (%)	3,80	0	9	14	0	0
2016	المبلغ (د.أ)	5845274435	0	42403422	290538193	0	0
	المؤشر (%)	14,77	0	7,62	5,44	0	0
2017	المبلغ (د.أ)	6762683365	0	43695849	282002859	0	0
	المؤشر (%)	15,69	0	3,05	2,94-	0	0
2018	المبلغ (د.أ)	8797023686	0	46126642	258184557	0	0
	المؤشر (%)	30,08	0	5,56	8,44-	0	0
2019	المبلغ (د.أ)	8070538796	0	44956815	247789911	0	-
	المؤشر (%)	8,25-	0	2,53-	4,02-	0	-
م.س.خ*	المبلغ (د.أ	6913655277	0	43316302	270810138	0	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المتوافرة في التقارير السنوية والبيانات المالية الموحدة للبنوك الإسلامية محل الدراسة.

يتّضِح في هذا الجدول تطور صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة في الربح والخسارة الممنوحة من قبل بعض البنوك الإسلامية مع مؤشرات تطور الاعتماد عليها خلال الفترة (2015- 2019)؛ حيث يظهر من خلاله عدم تعامل كل من مصرف الرّاجحي وبيت التمويل الكويتي وبنك البركة الجزائري بها، في حين تعاملت باقي البنوك الإسلامية بهذه الصيغ بمبالغ متفاوتة بينها ومؤشرات ضئيلة؛ حيث قُدِّر أقل مبلغ للتعامل بهذه الصيغ بحوالي 39398784 دولار أمريكي على مستوى البنك الإسلامي الأردني خلال سنة 2015، بينما قُدِّر أعلى مبلغ للتعامل بهذه الصيغ بحوالي 8797023686 دولار أمريكي على مستوى بنك دبي الإسلامي خلال سنة 2018.

و- عدد فروع البنوك الإسلامية: تُعبِّر عدد البنوك الإسلامية عن مدى مساهمة هذه البنوك في نشر الوعي الثقافي المصرفي الإسلامي من خلال مدى اهتمامها ومساهمتها في توفير وإتاحة الخدمات المصرفية الإسلامية للمجتمع؛ وعلى العموم يُمكِن توضيح تطور عدد فروع البنوك الإسلامية محل الدراسة خلال سنوات الدراسة الثلاثة في الجدول التالي:

الجدول رقم (7): تطوّر فروع البنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة (2015– 2019)

السنة / البنك	2015		2016		2017		2018		2019	
	العدد	المؤشر (%)	العدد	المؤشر (%)	العدد	المؤشر (%)	العدد	المؤشر (%)	العدد	المؤشر (%)
(DIB)	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
(KFH)	450	15	481	6	484	0,6	504	4	515	2
(JIB)	73	4	74	1	74	0	76	2	80	5
(BisB)	10	9 –	9	10-	8	11-	9	12	9	0
al Rajhi) (Bank	525	3	539	2	554	2	551	0,5-	546	0,9-
alBaraka	30	0	30	0	30	0	31	0,03	31	0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المتوافرة في التقارير السنوية والبيانات المالية الموحدة للبنوك الإسلامية محل الدراسة.

يتّضح من خلال الجدول السابق عدد فروع بعض البنوك الإسلامية ومؤشرات تطورها خلال الفترة (2015- 2019)؛ حيث يظهر من خلاله عدم إفصاح بنك دبي

الإسلامي عن عدد فروعه، في حين أفصحت باقي البنوك عن عدد فروعها؛ حيث أنّ أقل عدد للفروع يعود إلى بنك البحرين الإسلامي بـ 8 فروع وبمتوسط تطور متناقص بـ 11% وذلك خلال سنة 2017، بينما يعود أكثر البنوك الإسلامية فتحا للفروع إلى مصرف الرّاجحي بـ 554 فرعا وبمتوسط تطور 2% خلال السنة نفسها.

من خلال ما سبق، يُمكِن القول بأنّ الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية محل الدراسة تجاه المجتمع كان متفاوتا من بنك لآخر، وذلك في المجالات المتعلقة بمنح القروض الحسنة وتوزيع الزكاة وتخصيص أموال للصدقات والتبرعات وهي تُشكِّل ما يُسمّى بالخدمات الاجتماعية، مع مجال التعامل بصيغ المشاركة في الربح والخسارة وكذا مجال مساهمتها في نشر الوعي المصرفي الإسلامي من خلال فتحها لفروع جديدة؛ حيث نجد أنّه في مجال منح القروض الحسنة ظهر البنك الإسلامي الأردني كأكثر البنوك اهتماما بها، وفي مجال الزكاة ومجال الصدقات والتبرعات ظهر مصرف الرّاجحي كأكثر البنوك اهتماما بها، كما ظهر كأكثر البنوك اهتماما بالخدمات الاجتماعية بصفة عامة، وفي مجال التعامل بصيغ المشاركة في الربح والخسارة ظهر بنك دبي الإسلامي كأكثر البنوك الإسلامية تعاملا بها، وفي مجال نشر الوعي الثقافي من خلال عدد الفروع ظهر مصرف الراجحي كأكثر البنوك الإسلامية فتحا لها؛ أما بالنسبة لبنك البركة الجزائري فهو لم يعمل على الإفصاح عن معظم هذه المجالات ما عدا ما يتعلق بعدد فروعه.

4. الخاتمة:

لا يقتصر دور البنوك الإسلامية على جذب الأموال والمدخرات، وتوجيهها إلى التمويل والاستثمار تحقيقا للعوائد والأرباح مع ما يتوافق والأحكام الشرعية، باعتبارها أهم الأهداف المصرفية والمالية، بل يتسع دورها ليشمل مختلف الأهداف الاجتماعية، بغية في التخفيف من حدة الفقر والتقليل من البطالة، إضافة إلى تحقيق التكافل الاجتماعي وعدالة توزيع الدخل والثروة...؛ وفي هذا الإطار، جاءت هذه الدراسة بهدف

تقييم الأداء الاجتماعي لبعض البنوك الإسلامية في بعض الدول العربية والإسلامية؛ وقد تم الخروج بمجموعة من النتائج على المستوى النظري وعلى المستوى التطبيقي، أهمها:

1- لم يعد تقييم أداء المؤسسات وبناء سمعتها يعتمد على الجوانب الاقتصادية والمالية فقط، بل أصبح يرتكز كذلك على الجوانب الاجتماعية، وهو ما يعكس توجه الاقتصاد التقليدي نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية والاهتمام بالأداء الاجتماعي خاصة تجاه المجتمع، ما يستدعي من البنوك الإسلامية ضرورة إحياء دورها الاجتماعي واهتمامها بأدائها الاجتماعي؛

2- يمكن للبنوك الإسلامية أن تؤدي دورا مهما تجاه المجتمع باعتبار أنها أحد مؤسسات الفكر الإسلامي، والذي أولى اهتماما خاصا بتنمية وخدمة هذا المجتمع؛

3- إنّ الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية هو واقع ملموس قامت عليه البنوك الإسلامية نظريا، ولم تلتزم كثيرا بأدائه عمليا خاصة ما يتعلق بالأداء الاجتماعي تجاه المجتمع إلاّ عدد قليل من هذه البنوك، بسبب انشغالها بتحقيق المنافع الاقتصادية لأصحاب مصالحها، وإهمال المنافع الاجتماعية لفئة أخرى من أصحاب مصالحها؛

4- يُشكِّل مجال القروض الحسنة والزكاة وصيغ التمويل بالمشاركة في الربح والخسارة والتمويل المصغر أهم مجالات الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية تجاه المجتمع؛

5- لا يزال دور البنوك الإسلامية يتسم بالمحدودية تجاه المجتمع، وهو ما يظهر في الانتقادات الموجهة لهذه البنوك في هذا الجانب، خاصة ما يتعلق بإهمالها أو امتناعها أو تحفظها عن منحها للقروض الحسنة واهتمامها بالزكاة ومنحها لصيغ التمويل بالمشاركة في الربح والخسارة ومنحها للتمويل المصغر، هذه المجالات التي تُعدّ بمثابة المجالات الأساسية التي تعكس الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية تجاه المجتمع، ما يستدعي ضرورة إتِّباع بعض الأساليب والإجراءات والسياسات التي من شأنها تقويم الأداء الاجتماعي لهذه البنوك تجاه المجتمع في هذه المجالات وبما يتناسب مع الممارسات المصرفية لها؛

6– يُعتبر كلا من مصرف الراجحي وبيت التمويل الكويتي وبنك البحرين الإسلامي والبنك الإسلامي الأردني كأكثر البنوك الإسلامية أداء لدورها الاجتماعي تجاه المجتمع مقارنة مع باقي البنوك الأخرى؛

7– لقد تبين من خلال الجانب التطبيقي للبحث أنّ معظم البنوك الإسلامية محل الدراسة كانت مُقصّرة في أدائها الاجتماعي تجاه المجتمع، وهذا ما أظهرته مؤشرات تطور هذه المجالات على مستوى هذه البنوك، خاصة ما يتعلق بمنح القروض الحسنة والتي امتنعت غالبية البنوك الإسلامية عن منحها، وكذا تعاملها بصيغ التمويل بالمشاركة في الربح والخسارة والتي وإن تعاملت معظم البنوك الإسلامية بها إلاّ أنّ مؤشرات تطور الاعتماد عليها كانت منخفضة جدا؛ إلى جانب إهمال معظم هذه البنوك لبعض المجالات المهمة كالتمويل المصغر وتشجيع وتنمية أموال الوقف، والتي يؤدي اهتمام البنوك الإسلامية بها إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية وتقليل المشكلات الاجتماعية الاقتصادية من الفقر والبطالة.

وعلى ضوء ما تمّ التوصل إليه من نتائج، يمكن الخروج بالاقتراحات التالية:

1– ينبغي على البنوك الإسلامية إحياء دورها الاجتماعي الذي سطره لها المفكرون المؤسسون لها، والذي من شأنه دعم الأداء الاجتماعي لهذه البنوك؛

2– يجب على السلطات المتخصصة خاصة البنوك المركزية وضع القوانين التي تُلزِم البنوك الإسلامية بالأداء الاجتماعي، كما يجب على هذه البنوك إتباع بعض الإجراءات التي من شأنها إحياء وتفعيل أدائها الاجتماعي كوضعها لإستراتيجية واضحة لتحقيق أهداف اجتماعية، وعملها على التقييم والتقويم المستمر لهذا الأداء؛

3– ينبغي وضع نموذج خاص بتقييم الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية، مع ضرورة وضع معايير ومؤشرات اجتماعية لقياس مدى التزام البنوك بدورها الاجتماعي؛

4– يجب على البنوك الإسلامية ترك المجالات الخيرية للجمعيات والحكومة وغيرها من المؤسسات الأخرى، وتركيزها على مجالات الأداء الاجتماعي التي تعكس المشاريع

الاجتماعية الاقتصادية، خاصة مجال القروض الحسنة والزكاة وصيغ التمويل بالمشاركة في الربح والخسارة والتمويل المصغر وهذا كأهم مجالات الأداء الاجتماعي للمصارف الإسلامية تجاه المجتمع.

5. المراجع:

– الكتب والأطاريح:

• إبراهيم عبادة. (2008). *مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية* (الإصدار 1). الأردن: دار النفائس.

• عبد الحميد المغربي. (1996). *المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية* (الإصدار 1). القاهرة: المعهد العلمي للفكر الإسلامي.

• لبنى الكنز. (2008– 2009). دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي: دراسة ميدانية بمؤسسة سونطراك – سكيكدة. كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، سكيكدة: جامعة 20 أوت 1955.

• محمود عياش. (2010). *المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية: طبيعتها وأهميتها* (الإصدار 1). جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية.

• منال محمود.(2001). *التنمية والمجتمع* (الإصدار 1). الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

• وهيبة مقدم. (2013). تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال للمسؤولية الاجتماعية في الجزائر: دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري. كلية العلوم الاقتصادية ، وهران: جامعة محمد بن احمد وهران2.

• BOUSSOURA, E. (2012). Dimension institutionnelle et finalités de la performance sociétale de l'entreprise en Tunisie. France: Université de Bourgogne.

• ELMALIKI, T. (2010). Environnement des entreprises- responsabilité sociale et performance: analyse empirique dans le cas du Maroc. France: Université de la Méditerranée Aix-Marseille II.

– المداخلات:

• محمد الصديق حفيظ. (2011). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في البنوك الإسلامية. *المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في البنوك الإسلامية، ملتقى التمويل الإسلامي: فرص واسعة لمنطقة المغرب العربي*. تونس.

• صالح صالحي، و عبد الحليم غربي. (2009). كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات الدورية. *الأزمة المالية والاقتصادية والحكومة العالمية: السياسات والإستراتجيات البديلة لعلاج الأزمة المالية والاقتصادية*. سطيف: جامعة فرحات عباس سطيف1.

• سيد هاشمي، وآخرون. (ماي 2007). فلنتجاوز نطاق النوايا الحسنة: قياس الأداء الاجتماعي لمؤسسات التمويل الأصغر. واشنطن: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.

– المواقع:

• *حسين شحاتة. (2011). الإطار العام لمعايير تقييم أداء المصرف الإسلامي. تاريخ الاسترداد 23 أكتوبر, 2014، من https://iefpedia.com/arab/?p=26316.*